

مجلس الأمن

Distr.: General
6 June 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

في الفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يتخذ الترتيبات اللازمة، رهنا بموافقة المجلس، للتصريح باستخدام أموال تصل إلى ٦٠٠ مليون يورو مودعة في حساب الضمان المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لتغطية تكاليف التركيب والصيانة، بما في ذلك خدمات التدريب، للمعدات وقطع الغيار المستخدمة في صناعة النفط والتي مُولت وفقا لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة، ودعا حكومة العراق إلى التعاون في تنفيذ جميع هذه الترتيبات.

والتماسا للمساعدة في وضع الترتيبات اللازمة، أنشأت فريق خبراء قام بزيارة العراق في الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١. ولقى هذا الفريق لدى قيامه بعمله تعاونا كاملا من السلطات المختصة في حكومة العراق. ويرد الموجز التنفيذي لتقرير فريق الخبراء في مرفق هذه الرسالة ويجري العمل على إتاحة التقرير الكامل لأعضاء المجلس.

ومنذ حزيران/يونيه ١٩٩٨ أذن مجلس الأمن بما مجموعه ٣ بلايين دولار لشراء المعدات وقطع الغيار المستخدمة في صناعة النفط في إطار المراحل الرابعة إلى التاسعة (وقد مُددت المرحلة الأخيرة حتى ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ عملا بقرار المجلس ١٣٥٢ (٢٠٠١). وحتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، تلقى مكتب برنامج العراق ما مجموعه ٣ ٥٩٣ طلبا تفوق قيمتها مبلغ ٢,٢٩ بليون دولار. وقد تمت الموافقة على ٢ ٨٤٠ طلبا منها تفوق قيمتها ١.٦٤٦ بليون دولار. وعُلِّق ٤٥١ طلبا قيمتها ٣٩٩ مليون دولار في حين بقي ١١٤ من الطلبات غير الكاملة أو غير المستوفية شروط تقديم الطلبات، قيمتها ١٢٢ مليون دولار، على حالها في انتظار اتخاذ إجراء لاحق من جانب الموردين في المقام الأول. ومع أن الموردين

لم يقدموا بعد طلبات العقود الموقعة في إطار المرحلة التاسعة، قدمت حكومة العراق مؤخرا إلى مكتب برنامج العراق تفاصيل بشأن ١٨٥ عقدا موقعا يبلغ مجموع قيمتها ٣٨١ مليون يورو.

وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ فاق مجموع قيمة المعدات وقطع الغيار المستخدمة في صناعة النفط التي تسلمها العراق مبلغ ٧١٦ مليون دولار. في حين أن لوازم إضافية تفوق قيمتها ٨٠٠ مليون دولار بموجب العقود الموافق عليها بالفعل ما زالت في طور الإنتاج والتسليم.

وكرر فريق الخبراء الآراء التي أعربت عنها بعثات الخبراء في تقارير سابقة بأن صناعة النفط في العراق ما زالت تواجه مشاكل جمّة سواء مشاكل تقنية أو متعلقة بالهياكل الأساسية، وما لم تُعالج، ستؤدي لا محالة إلى خفض إنتاج النفط الخام عن مستوياته الحالية. وكما هو مذكور في الفقرة ١٣ من الموجز المرفق، فإن بلوغ مستويات الذروة في الإنتاج التي سُجلت في المرحلتين السادسة والثامنة من البرنامج، لم يتحقق إلا بعد إلحاق أضرار طويلة الأجل بالهياكل المتصلة بالنفط والتسبب في أضرار تبعية متزايدة في تشغيل المرافق السطحية فترات تتجاوز فترات الصيانة الموصى بها (والآمنة). ولذا من الضروري اتخاذ جميع التدابير اللازمة الرامية إلى معالجة التدهور السريع في قدرات إنتاج النفط من الحقول الموجودة فضلا عن كفالة زيادة القدرات الإنتاجية بغية المحافظة على المستويين الحاليين للإنتاج والتصدير.

وإنني أرحب بما قرره مجلس الأمن في الفقرة ١٥ من قراره ١٣٣٠ (٢٠٠٠) لأن توفير التمويل لشراء المعدات وقطع الغيار المستخدمة في صناعة النفط، لا يكفي وحده ما لم يتم أيضا توفير التمويل اللازم لتغطية تكلفة تركيبها وصيانتها.

وقد وضع فريق الخبراء مجموعة من الترتيبات وأعد ميزانية لاستخدام الأموال المسحوبة من حساب الضمان وفقا للمنهجية التي تتبعها شركات النفط عادة وبما يلبي الاحتياجات النقدية لصناعة النفط العراقية لفترة ١٢ شهرا. وقد ربط فريق الخبراء هذه المشاريع المقترحة بالمعدات وقطع الغيار المستخدمة في صناعة النفط التي تم تسليمها. بيد أن المشاريع المقترحة استندت في عدد من الحالات، إلى توقع وزارة النفط أن تستلم في وقت مبكر معدات وقطع غيار لم يوافَق عليها بعد. كما أن تقدير تكاليف تركيب وصيانة المعدات وقطع الغيار على أساس المقارنة بصناعات النفط الأخرى في المنطقة يؤيد النفقات المقترحة. ويرد موجز تفصيلي للميزانية وارتباطها بالعقود الموافق عليها، في التقرير الكامل الذي أعده فريق الخبراء.

وكما أفاد فريق الخبراء، فقد كان الهدف من المحادثات التي أجريت مع وزارة النفط ومن الزيارات إلى مختلف الشركات العاملة في العراق، التحقق من الاحتياجات من العنصر النقدي، إلى أبعد حد ممكن. كما قُدم إثبات مادي للتكاليف المتكبدة، مدعم حيثما أمكن، بالإحالة إلى جملة أمور منها إيصالات الدفع وتكاليف السكن والغذاء. ويرى فريق الخبراء أن توقع وزارة النفط تجديد رصد مبلغ ٦٠٠ مليون يورو مع كل تمديد لولاية البرنامج من جانب المجلس، يتناسب مع حجم وتعقد المشاريع المطلوب إنشاؤها والمكلَّف بتنفيذها وصيانتها.

ويدعو هذا الاقتراح إلى أن تحوَّل الأموال أولا من حساب الضمان التابع للأمم المتحدة إلى مصرف الرافدين في عمان، ثم يجري في وقت لاحق تحويل هذه المبالغ باليورو، على أقساط شهرية، إلى وزارة النفط كي تحولها بدورها إلى الشركات العاملة، بالدينار العراقي، تلبية للاحتياجات المتفق عليها من التدفق النقدي. وكجزء من هذه الآلية المقترحة وافقت وزارة النفط أيضا على أن يقيم في بغداد عدد يصل إلى ثلاثة مراقبين للمشاركة في وضع الملاحظات المتصلة بالاستعراض الذي يجري كل ثلاثة أشهر المشار إليه في الفقرات ٣٧ إلى ٤٠ من الموجز التنفيذي المرفق.

وإنني أرحب بالتقرير والاستنتاجات الرئيسية الصادرة عن فريق الخبراء. وأود أن أوصي مجلس الأمن بالموافقة على الترتيبات المقترحة المتعلقة باستخدام مبلغ ٦٠٠ مليون يورو، وفقا للفقرة ١٥ من قراره ١٣٣٠ (٢٠٠٠). وفي حال موافقة المجلس على الترتيبات المقترحة سأطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج العراق أن يقوم، بالتشاور الكامل مع أمين خزانة الأمم المتحدة، بوضع التفاصيل اللازمة بغية كفالة الشفافية والمساءلة في استخدام هذه الأموال. وسيجري إطلاع المجلس بشكل متواصل على تنفيذ الترتيبات الموضوعة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر أعضاء فريق الخبراء فضلا عن حكومة العراق لتعاونهما الكامل مع الفريق.

(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

تقرير فريق الخبراء المنشأ عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠)

موجز تنفيذي

ألف - الاختصاصات

١ - طلب مجلس الأمن في الفقرة ١٥ من قراره ١٣٣٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ إلى الأمين العام في جملة أمور منها:

”... أن يتخذ الترتيبات اللازمة، رهنا بموافقة مجلس الأمن، للتصريح باستخدام أموال تصل إلى ٦٠٠ مليون يورو مودعة في حساب الضمان المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لتغطية تكاليف التركيب والصيانة، بما في ذلك خدمات التدريب، للمعدات وقطع الغيار المستخدمة في صناعة النفط والتي مُولت وفقا لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة ...“

٢ - وعملا بالفقرة ١٥ أنشأ الأمين العام فريق خبراء يضم الأشخاص التالين:

- رئيس الفريق؛
- خبير في إعداد الميزانية/محاسب للخدمات النفطية؛
- مهندس خزّانات نفط؛
- خبير تكرير وتدريب في مجال الخدمات النفطية؛
- مدير من شركة سيبولت في العراق لمراقبة المعدات وقطع الغيار النفطية؛
- خبير في صناعة النفط من مكتب برنامج العراق.

٣ - وقام فريق الخبراء الذي زار العراق في الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١، بما يلي:

(أ) عمل الفريق بشكل وثيق مع حكومة العراق على اتخاذ الترتيبات اللازمة، رهنا بموافقة مجلس الأمن، للتصريح باستخدام أموال تصل إلى ٦٠٠ مليون يورو مودعة في حساب الضمان المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لتغطية تكاليف التركيب والصيانة، بما في ذلك خدمات التدريب، للمعدات وقطع الغيار المستخدمة في صناعة النفط التي مُولت وفقا لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة؛

(ب) وعلى أساس المشاورات التي أجريت مع السلطات المختصة في حكومة العراق، ساعد الفريق الأمين العام في إعداد تقرير كي ينظر فيه المجلس، يورد المناقشات التي أجريت مع السلطات العراقية والترتيبات المقترحة لاستعمال مبلغ الـ ٦٠٠ مليون يورو.

٤ - وعقد فريق الخبراء اجتماعات مع مسؤولين من وزارة النفط والمؤسسة العامة العراقية لتسويق النفط في بغداد وكذلك مع مسؤولين من شركات النفط في شمال العراق وجنوبه في كركوك والبصرة، على التوالي. ثم عاد الفريق إلى بغداد لإجراء مزيد من المشاورات واستخلاص المعلومات.

٥ - وترد خطة عمل فريق الخبراء في التذييل.

باء - المنهجية

٦ - اجتمع فريق الخبراء فور وصوله مع مسؤولين من وزارة النفط لتخطيط ومناقشة مراحل المهمة. وفي الاجتماعات الأولى التي عقدت في بغداد مع وزارة النفط وُضع نهج لخطة الأعمال يتعلق بالنفقات المقترحة، وفقا للإجراءات المتبعة في شركات النفط عادة، بغية وضع هيكل لميزانية بالعملة المحلية تغطي فترة ١٢ شهرا، تتصل بتغطية تكاليف التركيب والصيانة، بما في ذلك خدمات التدريب، للمعدات وقطع الغيار الممولة وفقا للقرار ١١٧٥ (١٩٩٨) والقرارات اللاحقة ذات الصلة. واعتُبرت فترة ١٢ شهرا فترة ملائمة نظرا لأن شركات النفط تعمل، على المستوى الدولي، وفقا لميزانيات سنوية. وأي ترتيب لفترة أقصر من ذلك سيكون غير عملي من حيث مدة استمرار المشاريع؛ وأي فترة أطول من ذلك لا تسمح بالمراقبة المالية الكافية.

٧ - وتواصل العمل على إعداد هذه الميزانية أثناء زيارات الشركات العاملة في شمال العراق وجنوبه. وناقش الفريق المشاريع المقترحة مع المسؤولين عن الشركات العاملة خلال الاجتماعات الأولية. وفي هذه الأثناء، استعرض خبير الميزانية/محاسب الفريق الجوانب المالية لاستعمال الميزانية المقترحة بالعملة المحلية. وحيثما أمكن، جرى ربط النفقات المقترحة بالمعدات وقطع الغيار النفطية التي تم تسليمها بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء؛ وفي الحالات التي لم يتم فيها بعد تسليم المعدات وقطع الغيار، أحيط علما بتوقع وزارة النفط استلامها في وقت مبكر.

٨ - وبالإضافة إلى ذلك قام فريق الخبراء لدى زيارته الموقعية في شمال العراق وجنوبه، بزيارة المنشآت والمواقع المتصلة بالمشاريع المقترحة بغية التأكد من المستوى الحالي لنشاط تركيب المعدات وقطع الغيار، ونوعية العمل الذي اضطلع به بالفعل والإحاطة بأمثلة

الاحتياجات المحددة ضمن الأنشطة المقترحة التي شملت مشاريع معالجة مياه الصرف وحلقات العمل الهندسية ومحطات إزالة الغاز والمستشفيات الميدانية الجيدة.

جيم – ملاحظات عامة

٩ – بلغ إنتاج النفط ذروته في تموز/يوليه ١٩٩٠ مسجلا ٠٠٠ ٥٠٠ ٣ برميل في اليوم. ونتيجة للأضرار الجسيمة التي لحقت بالهيكل الأساسي لصناعة النفط أثناء الصراع في الفترة ١٩٩٠–١٩٩١، والتي أعقبها مباشرة نظام الجزاءات الذي فرضته الأمم المتحدة، انخفض إنتاج النفط الخام انخفاضا كبيرا ليبلغ نحو ٠٠٠ ٣٠٠ برميل في اليوم. وجرى في وقت لاحق إصلاح الهيكل الأساسي النفطي جزئيا دون الحصول على معدات أو تكنولوجيا من الخارج وغالبا ما تم ذلك عن طريق الاستعانة بمعدات من منشآت أخرى واستبدال القطع على الأجل القصير، وذلك بهدف تزويد السكان مجددا باللوازم الأساسية من الغاز والمنتجات المكررة، وتوفير الوقود اللازم لتشغيل قطاع الكهرباء.

١٠ – أما كميات النفط الخام الخاضعة للرقابة والمبلَّغ عنها التي صدَّرها العراق في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء فكانت كالتالي:

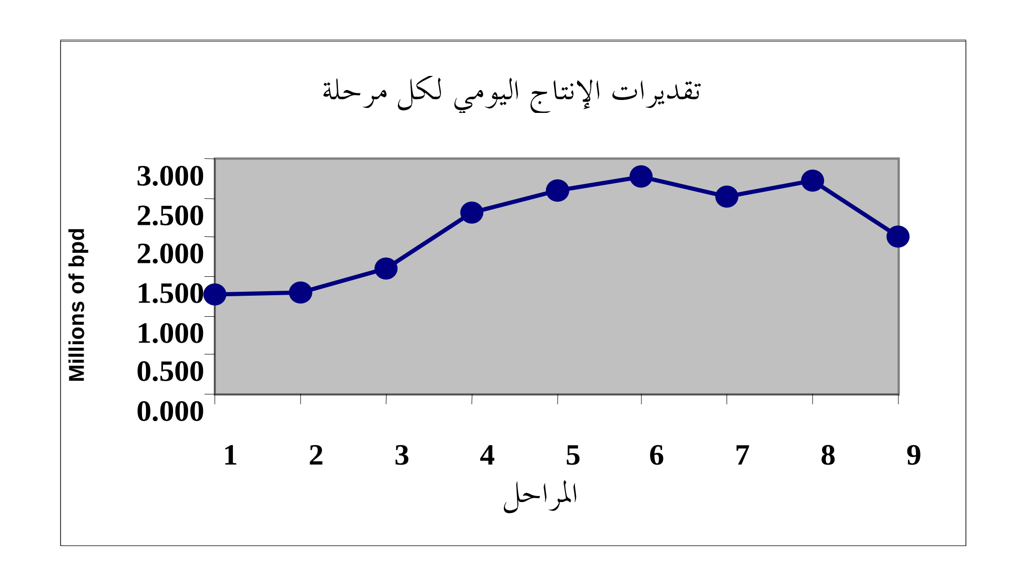
المرحلة	الحجم الكلي (بملايين البراميل)	عدد البراميل المصدرة في اليوم (بملايين البراميل)
الأولى	٢٦١ ٥٠٦ ١١٩	٠,٦٦٤
الثانية	٣٤٢ ٩٤٢ ١٢٦	٠,٧٠٥
الثالثة	٩٨٤ ١٤٢ ١٨٢	١,٠١٢
الرابعة	٦٠٣ ١٣٠ ٣٠٨	١,٧١٢
الخامسة	٧٥٤ ٩٠٠ ٣٦٠	٢,٠٠٥
السادسة	٨٩١ ٦٢٨ ٣٨٩	٢,١٦٥
السابعة	٨٤٩ ٣٧٢ ٣٤٣	١,٩٠٨
الثامنة	٦١٠ ٥٦٠ ٣٨٢	٢,١٢٥
التاسعة (حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١)	٠٧١ ٩٠٦ ٢٠٢	١,٤٠٠

١١ – يقدر الاستهلاك المحلي للنفط الخام في العراق بحوالي ٠٠٠ ٦٠٠ برميل/يوم، يكرر منها حوالي ٠٠٠ ٥٠٠ برميل في اليوم، في المصافي المحلية، ويصدر الباقي إلى الأردن بموجب ترتيب خاص موافق عليه من قبل الأمم المتحدة.

١٢ – وبموجب برنامج النفط مقابل الغذاء، يبلغ مجموع إنتاج صناعة النفط العراقية من الخام ما يعادل الكمية المصدرة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاستهلاك

الداخلي للعراق. وعليه، وبرغم عدم وجود مرافق تمكن من قياس إنتاج النفط الخام بشكل دقيق في الوقت الحالي، الإنتاج الكلي يمكن تقديره بصورة مناسبة على النحو التالي:

المرحلة	الإنتاج اليومي (بملايين البراميل)
الأولى	١,٢٦٤
الثانية	١,٣٠٥
الثالثة	١,٦١٢
الرابعة	٢,٣١٢
الخامسة	٢,٦٠٥
السادسة	٢,٧٦٥
السابعة	٢,٥٠٨
الثامنة	٢,٧٢٥
التاسعة (حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١)	٢,٠٠٠



١٣ - ولم يعد إنتاج النفط الخام إلى المستويات التي بلغها في تموز/يوليه ١٩٩٠، وإن كان ذلك لفترة قصيرة. وكان ثمن الوصول إلى مستويات الذروة المسجلة في المرحلتين السادسة والثامنة، هو إلحاق أضرار طويلة الأجل بالهياكل النفطية المستخدمة، وصاحب ذلك إلحاق أضرار متزايدة بالمرافق السطحية، التي يجري تشغيلها لفترات تتجاوز الحدود الموصى بها (والآمنة) بدون صيانة.

١٤ - وفي آذار/مارس ١٩٩٨، وعملا بأحكام القرار ١١٥٣ (١٩٩٨)، عقدت محادثات مع وزارة النفط بغية تخصيص أموال من عائدات بيع النفط، بموجب البرنامج المنصوص عليه في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، من أجل شراء قطع الغيار والمعدات الضرورية لصناعة النفط، من أجل المحافظة على مستويات إنتاج النفط الخام، وزيادتها بما يكفي لتمويل احتياجات البرنامج الإنساني.

١٥ - وقد جرت الموافقة على اعتماد مبلغ ٣٠٠ مليون دولار، بصورة مبدئية، من أجل شراء قطع الغيار والمعدات اللازمة لصناعة النفط بموجب القرار ١١٧٥ (١٩٩٨)؛ واستمر هذا الحال إلى أن رفع المبلغ في وقت لاحق إلى ٦٠٠ مليون دولار للمرحلة الواحدة، بموجب القرار ١٢٩٣ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠. وقبل ذلك مباشرة، وبموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، أُزيل السقف الذي يحدد مستويات صادرات النفط. وفي نهاية المرحلة الثامنة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) خُصص ما مجموعه ٢,٤ بليون دولار لتوفير قطع الغيار والمعدات اللازمة لصناعة النفط، والتي سُلم حوالي ٦٥٠ مليون دولار؛ ويقدر ما سيسلم منها بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بمبلغ ١,٤ بليون دولار.

١٦ - بيد أن صناعة النفط العراقية، حسبما جاء في تقارير بعثتي الخبراء في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، تستمر في مواجهة مشاكل كبيرة تقنية ومتعلقة بالهيكل الأساسي، من شأنها أن تؤدي، إن لم تعالج، إلى خفض إنتاج النفط الخام عن مستوياته الحالية. وتعتقد وزارة النفط أنه لا يمكن المحافظة على مستويات الذروة المسجلة مؤخرا في إنتاج النفط الخام بدون حفر الآبار الجديدة وتثقيبها وتوصيلها، وصيانة الآبار المحفورة سابقا وتوصيلها.

١٧ - وهناك تراجع في قدرات إنتاج النفط في الحقول الحالية؛ وقد تنخفض القدرة الإنتاجية لمنطقة كركوك في شمال العراق بنسبة ٥٠ في المائة (٥٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم) خلال الأشهر الاثني عشر القادمة، إن لم يعجل بالاهتمام بأمر هذا التراجع. وفي الجنوب، فقد حقل جنوب الرُميله ١٥٠ ٠٠٠ برميل في اليوم من إنتاجه خلال عام ٢٠٠٠، وقد تنخفض القدرة الكلية للتصدير إلى ١,٤ إلى ١,٥ مليون برميل في اليوم، إن لم يتخذ إجراء فوري. وعليه تكون آبار الإنتاج الجديدة ضرورة قصوى، إذا أريد الاحتفاظ بمستويات قدرات الإنتاج والتصدير ومستويات تمويل البرنامج الإنساني الحالية. وتخطط حكومة العراق لإنشاء ٣٨٠ بئرا منتجة جديدة، بغية التمكن من تحقيق استقرار الإنتاج، وجعل زيادته المتوقعة في الأجل الطويل حقيقة واقعة.

دال – الميزانية المقترحة

١٨ – وبينما أدى برنامج قطع الغيار والمعدات المستخدمة في صناعة النفط، الذي استُهل في المرحلة الرابعة، إلى زيادة معدلات وصول المعدات الضرورية، كما جرت الإشارة في الفقرة ١٥ أعلاه، ما زال هناك عاملان يتسببان في إعاقة الخطط الطموحة والضرورية المقترحة من قبل وزارة النفط، من أجل المحافظة على مستويات إنتاج النفط الخام، وهما:

(أ) لا تزال بعض أصناف المعدات ذات الأهمية البالغة للمحافظة على الإنتاج، في "حالة تعليق" لدى لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) (مثل وحدات الأنابيب الملتفة اللازمة لإجراء صيانة الآبار بغية تعزيز استعادتها لإنتاجها، ومعدات التثقيب التي تسمح ببدء الإنتاج من الآبار المحفورة سابقا، أو الآبار الجديدة المخطط لها)، وستظل إمكانية المعالجة الفعالة لتضاؤل الإنتاج غير أكيدة، إلى أن تسلم هذه الأصناف ويبدأ تشغيلها.

(ب) المهمة الضخمة المتمثلة في وصول المتعاقدين الأجانب لحفر الآبار المخطط لها والبالغ عددها ٤٠٠ بئر تقريبا، والتي تتطلب وجود العديد من طرق الوصول، وأعمال جرف التربة ووضع الأساسات التي تتيح الوصول إلى وحدات الحفر القادمة، كما تتطلب إنشاء وإصلاح وصيانة المرافق السطحية (مثل مرافق إزالة الغازات ونزح المياه) المطلوبة لمعالجة تدفقات النفط الخام المنتج حاليا والذي سينتج في المستقبل، قبل العمل على تصديره أو تكريره.

١٩ – ويتطلب الاضطلاع بهاتين المهمتين معا وجود قوة عاملة مدربة تتمتع بالكفاءة ولديها الحافز للعمل داخل حدود المنشآت التي تدار على مستوى الاحتراف المهني، وقادرة على الاضطلاع بأعمال الهندسة المدنية الرئيسية على أساس مستمر.

٢٠ – وأدى التدهور الكبير في اقتصاد العراق، والافتقار إلى الجداول الزمنية لأداء المهام الروتينية، منذ تطبيق نظام الجزاءات، إلى فقدان الشركات التي كانت تضطلع في الماضي بهذه الأعمال، مثل الشركة العامة لمشاريع النفط، لأعداد كبيرة من من موظفيها المدربين على جميع المستويات، والافتقار إلى الأموال اللازمة لاجتذاب و/أو تدريب موظفين جدد لعكس مسيرة هذا الاتجاه.

٢١ – وفي هذا الصدد، تكون لدى فريق الخبراء، أثناء أداء مهمته، المفهومان التاليان:

(أ) مفهوم رئيسي يتعلق بتوفير عنصر نقدي بالعملة المحلية، على أساس شهري منتظم، لدعم تركيب المعدات التي تسلم، بالإضافة إلى توفير ما يتصل بذلك من تدريب

وصيانة، وتكاليف عامة، وفقا لخطة متفق عليها استنادا إلى المنهجية المعيارية ”لتخطيط مشاريع“ صناعة النفط؛

(ب) ومفهوم ثانوي لنظام يوفر أدلة ملموسة لتفعيل هذه النفقات (”الأثر الملحوظ“)، وإبراز ذلك عن طريق استعراض يجرى كل ثلاثة أشهر، ويمكن أن يقارن بالميزانية السنوية، على أن يسمح النظام أيضا بإجراء تعديلات للاعتمادات في حدود الميزانية، بالرجوع إلى عملية الاستعراض.

٢٢ - وتتبع الميزانية التي أعدها فريق الخبراء، بالتعاون الوثيق مع وزارة النفط، المنهجية العادية لشركات النفط، وتستوفي احتياجات صناعة النفط العراقية من العنصر النقدي على امتداد فترة ١٢ شهرا. وربط فريق الخبراء، أثناء إعداد الميزانية، في بغداد وفي اجتماعات مواقع العمل مع الشركات العاملة المختلفة، بين المشاريع المقترحة وقطع الغيار والمعدات التي سلمت بالفعل، رغم أن المشاريع المقترحة قد استندت في عدة حالات، كما جرت الإشارة سابقا، إلى توقع وزارة النفط تسليم قطع الغيار والمعدات التي لم يوافق عليها بعد، في وقت مبكر. وقد ضمنت ملخصات تفصيلية لكل من الميزانية وربطها بالعقود الموافق عليها في التقرير الكامل لفريق الخبراء.

٢٣ - ولا بد من الإشارة إلى أن وزارة النفط أكدت لفريق الخبراء طوال فترة مهمته أنه يجب أن يستند تنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) إلى أسعار الصرف المقترحة من قبلها وهي ٤٥٠ دينارا عراقيا مقابل دولار الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٤ - وحددت الميزانية الإجمالية الإنفاق بمبلغ ٤٨٦ بليون دينار عراقي لتغطية فترة ١٢ شهرا. وبما أن الفترات التي من المتوقع أن تستغرقها الغالبية العظمى من المشاريع تزيد عن ١٢ شهرا، ويصل بعضها إلى ثلاث سنوات، فإن وزارة النفط تتوقع بشدة، أن يوافق مجلس الأمن على تخصيص ٦٠٠ مليون يورو لكل مرحلة من المراحل على امتداد ولاية البرنامج، كما يجري حاليا بالنسبة لقطع الغيار والمعدات النفطية. ويرى فريق الخبراء أن هذه التوقعات تتناسب مع حجم وتعقيد المشاريع المطلوب القيام بها، لتركيب وتشغيل وصيانة قطع الغيار والمعدات الموردة إلى العراق. وفي سياق ما يعتبر إحدى أكبر عمليات إنتاج النفط في العالم، يكون من غير الواقعي اقتراح بدء تنفيذ مشاريع هامة ومكلفة وواسعة النطاق، بدون ضمان استمرار التمويل. وستكون الآثار المترتبة على حالة ”السير المتقطع“ هذه سلبية، وربما غاية في السوء، فيما يتعلق بفعالية عمل شركات التشغيل، كما سيبطل إلى حد كبير الآثار الإيجابية للنفقات الأولية، وتتسبب في بخس القيمة المحققة من الأموال.

٢٥ - وتتمثل نتيجة هذه الممارسة الشاملة للميزنة، التي لخصت في تقرير خبيرالميزانية/المحاسب، وضمنت في التقرير الكامل لفريق الخبراء، في أن تسليم عنصر نقدي قدره ٤٨٦ بليون دينار عراقي على امتداد فترة ١٢ شهرا. وينقسم هذا المبلغ إلى بابين رئيسيين، عنصر نفقات رأسمالية بمقدار ٢٠٢ بليون دينار عراقي، وباب نفقات تشغيلية بمقدار ٢٨٤ بليون دينار عراقي. وكما درجت العادة في ممارسات صناعة النفط، فإن ميزانية النفقات الرأسمالية تمول من قبل وزارة المالية، بينما تمول ميزانية النفقات التشغيلية من قبل وزارة النفط. وقد طبق نظام للفصل الدقيق بين البابين في جميع سجلات الحسابات، وفي مخصصات الميزانية، وفق ما أعده خبير الميزانية/المحاسب التابع لفريق الخبراء.

٢٦ - وأفادت المحادثات مع وزارة النفط، وشركات التشغيل المختلفة التي تمت زيارتها، في التحقق من الاحتياجات من العنصر النقدي بقدر الإمكان، مع تقديم الأدلة المادية على النفقات ودعمها، حيثما أمكن، بإيصالات الدفع، وتكاليف السكن والغذاء، وما إلى ذلك.

هاء - نقاط الاستدلال

٢٧ - يتمثل الاختبار القابل للتطبيق لدقة عملية الميزنة، في إجراء مقارنات مع عمليات مشابهة في أماكن أخرى، أي وضع نقاط استدلال. ويمكن إجراء ذلك بسهولة عند استخدام أسعار صرف مفتوحة، لكن وضع نقاط الاستدلال يصبح أكثر صعوبة في سياق السيناريو الحالي في العراق.

٢٨ - بيد أن هناك عدد من القواعد العامة المتعلقة بنقاط الاستدلال، والتي قد تكون ذات علاقة كبيرة بالحالة قيد النظر، برغم وجوب ملاحظة أن إجراء أية مقارنات بين النقاط الاستدلالية يتطلب استخدام سعر صرف للدينار العراقي مقابل دولار الولايات المتحدة. يكون متفقا عليه بصفة عامة على أقل تقدير.

٢٩ - ففي المقام الأول، تعتبر تكاليف التشغيل المتعلقة بإنتاج النفط مستقرة إلى حد ما في المنطقة، عند ١,٥ دولار للبرميل. وباستخدام هذا المقياس، وتطبيقه على متوسط إنتاج النفط الخام الذي بلغ ٧٦٢ مليون برميل في العام خلال المرحلتين السابعة والثامنة، تكون النتيجة ١,١٥ بليون دولار في العام. وقد اقترحت وزارة النفط، كما جرت الإشارة في الفقرة ٢٣ أعلاه، سعر صرف قدره ٤٥٠ دينارا عراقيا للدولار الواحد. فإذا استخدم أي سعر صرف يختلف عما اقترحته وزارة النفط، أو ما يقاربه، ستكون النتيجة رقما يختلف اختلافا كبيرا عما عكسته عملية الميزنة.

٣٠ - وهناك سبيل آخر لمقارنة النفقات هو قياس نفقات التركيب بالنسبة إلى النفقات الرأسمالية. ففي قطاع إعداد السياسات، تحدد نفقات تركيب وصيانة المعدات على المستوى

الدولي بحوالي دولار واحد لكل دولار من النفقات الرأسمالية. وفي قطاع التنفيذ تأتي نفقات التركيب والصيانة غالبا في حدود ٠,٥ دولار من التكلفة لكل دولار من النفقات الرأسمالية. وبما أن الإنفاق على قطع الغيار والمعدات في العراق محدد بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار لكل مرحلة، أو ١,٢ بليون دولار في العام، يعتبر مبلغ ١,١٥ بليون دولار (باستخدام سعر صرف قدره ٤٥٠ دينارا عراقيا للدولار الواحد حسب اقتراح وزارة النفط)، مبلغا معقولا.

٣١ - ويمكن إجراء مقارنات مفيدة أخرى مع العمليات التي تجري في منطقة الخليج الفارسي. فعلى سبيل المثال، توجد خطط حالية لزيادة الإنتاج في أحد بلدان المنطقة بمقدار ٤٠٠ ٠٠٠ برميل من النفط الخام في اليوم، عن طريق حفر ٤٠٠ بئر جديدة بتكلفة تبلغ ٥٠٠-٦٠٠ مليون دولار تقريبا. وتتطلب خطة حفر حوالي ٤٠٠ بئر جديدة في العراق، بمشاركة متعاقدين خارجيين للحفر في أرض ذات تضاريس مشابهة، تكاليفا مشابهة، لذا تعتبر مناسبة.

واو - الترتيبات المقترحة

٣٢ - يكشف عنصر الميزانية النقدي، كما هو متوقع، عن وجود اختلاف شهري في حجم الاحتياجات المحلية يطابق منحنى النفقات العادي في مشاريع حقول النفط (على شكل حرف S)، وهو وجود احتياجات نقدية مبدئية كبيرة لبدء المشروع، واحتياجات نقدية كبيرة لإعداده للتشغيل الفعلي وإكماله. وهناك اعتبار آخر، هو تداخل بدء المشاريع الذي يحتاج إما إلى التنسيق مع عمليات التسليم المتوقعة لقطع الغيار والمعدات، أو مع مشاريع أخرى ذات صلة.

٣٣ - ومع ذلك لا يمثل هذا الاختلاف سوى بضع نقاط مئوية في الشهر، ويشير إلى أن سهولة التشغيل تتطلب أن يتاح العنصر النقدي لشركات التشغيل على أقساط شهرية متساوية.

٣٤ - وتتمثل الآلية المقترحة في تحويل الأموال من حساب الضمان الذي أنشأته الأمم المتحدة للعراق إلى مصرف الرافدين في عمان ثم تحويلها باليورو إلى وزارة النفط، في أقساط شهرية حسب الميزانية. وتحول أخيرا هذه الأموال بالدينار العراقي بسعر صرف متفق عليه من وزارة النفط إلى الشركات العاملة في العراق من خلال الفروع المحلية لمصرف الرافدين.

٣٥ - وبينما كان فريق الخبراء يضطلع بمهمته، كانت الأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتشاور مع حكومة العراق، في سبيلها إلى إجراء عملية ممارسة لتنويع إصدار خطابات الاعتماد المتعلقة باللوازم الإنسانية وبالنفط. وطلب من سبعة مصارف تستوفي شروط الائتمان، بما فيها مصرف باريس الوطني (باريباس) أن تدخل في ممارسة بشأن الخدمات

المصرفية اللازم توفيرها تنفيذا للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ومن المتوقع أن تكتمل هذه العملية في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتجدر الإشارة إلى أن الأوراق المالية باليورو لن تكون متاحة إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢.

٣٦ - وتتم تسوية اليوروات المقدمة لتغطية الاحتياجات الشهرية للميزانية في مصرف الرافدين لدى سحبها وتحويلها إلى الدينارات العراقية.

زاي - الاستعراض كل ثلاثة أشهر

٣٧ - وافقت وزارة النفط، بمقتضى هذا الترتيب، على إجراء استعراض ربع سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ المشاريع التي تشملها عمليات العنصر النقدي.

٣٨ - وسيقوم كيان تابع للأمم المتحدة ضمن هذا الاستعراض الربع سنوي بزيارات للمواقع ''لملاحظة الآثار الظاهرة للإنفاق''. وقد وافقت وزارة النفط على أن يوفد للعراق ثلاثة موظفين أكفاء يلمون إلماما تاما ببرنامج قطع الغيار والمعدات للاشتراك في الاستعراضات الفصلية.

٣٩ - وزار فريق الخبراء عددا من المواقع المحددة للإنفاق في إطار هذا الترتيب التي يمكن استخدامها نقاطا مرجعية أوليه ''لملاحظة الآثار الظاهرة للإنفاق''. وقد تم تفصيلها في التقرير الكامل لفريق الخبراء. وسوف يكون هناك بالطبع عدد من المواقع المندرجة في إطار الترتيب المقترح أكبر من العدد المحدود من المواقع التي استطاع الفريق زيارتها نظرا لضيق الوقت المتاح له لأداء مهمته.

٤٠ - كما ستعتمد وزارة النفط على الاستعراض الربع سنوي المقترح لشرح التغيرات الكبيرة عن الميزانية المتفق عليها وتبرير هذه التغيرات. كما سيكون هذا الاستعراض مفيدا لإجراء مناقشات بشأن التسويات اللازمة لرصد الأموال، التي يرجح القيام بها بالنظر إلى العدد الكبير من المشاريع التقنية التي يجري تنفيذها بشكل متزامن. وهذا يكتسي أهمية خاصة بالنظر إلى أن المشاريع مترابطة وقد تستلزم التأخيرات عملية إعادة تخصيص داخلية للأموال لإحراز أكبر قدر من التقدم بصفة عامة.

حاء - سعر الصرف

٤١ - اعتبرت مسألة سعر الصرف بين العملة الصعبة والدينار العراقي، منذ بداية البعثة، مسألة محورية في كل ترتيب من شأنه استيفاء شروط الفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠).

٤٢ - ولم يكن لفريق الخبراء بموجب اختصاصاته، وبموجب أحكام الفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) أي تفويض لاتخاذ أي قرارات أو إبرام أي اتفاقات بهذا الشأن ولذلك فقد امتنع عن ذلك.

٤٣ - واكتفى فريق الخبراء بالإحاطة بالحجج التي ساقتها وزارة النفط لتأييد سعر صرف قدره ٤٥٠ دينارا للدولار الواحد والتي ترد في التقرير الكامل لفريق الخبراء.

٤٤ - وينبغي أيضا الإشارة إلى أن الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠) تنص على رصد مبلغ يصل إلى ٦٠٠ مليون يورو. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن دولار الولايات المتحدة هو العملة المهيمنة على صناعة النفط.

٤٥ - ولذلك، فإن الانطلاق من رقم محدد باليورو سوف ينجم عنه سعر صرف عائم بين اليورو ودولار الولايات المتحدة، حتى قبل معالجة مسألة سعر الصرف بين العملة الصعبة والدينار العراقي. وما لم يعتمد سعر محدد للفترة الزمنية المحددة لأي ترتيب يوافق عليه مجلس الأمن، فإن المبالغ الشهرية بالدينار العراقي سوف تكون متقلبة.

٤٦ - وتقدم ميزانية العنصر النقدي بالدينارات العراقية غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن وزارة المالية تلزم وزارة النفط بتسجيل جميع النفقات المتكبدة في إطار العنصر النقدي بالعملة الصعبة.

٤٧ - ولذلك، تتطلع وزارة النفط إلى أن يتم، لدى اعتماد سعر صرف بين العملة الصعبة (سواء كانت اليورو أو الدولار) والدينار العراقي، تحويل ميزانية العنصر النقدي إما إلى اليوروات أو إلى دولارات الولايات المتحدة بالسعر ذاته بسعر الصرف الذي اعتمد.

طاء - استنتاجات

٤٨ - فيما يلي الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها فريق الخبراء:

(أ) تبلغ قيمة قطع الغيار والمعدات اللازمة لصناعة النفط المسلمة حتى الآن ٦٥٠ مليون دولار. وتقدر قيمة قطع الغيار والمعدات اللازمة لصناعة النفط التي سيتم تسليمها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ حوالي ١ ٠٠٠ مليون دولار وتقدر قيمة ما سيورد منها بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بحوالي ١ ٤٠٠ مليون دولار؛

(ب) وقررت وزارة النفط أن هناك حاجة ملحة إلى إدراج بند يتعلق بعنصر نقدي في مذكرة التفاهم لكفالة تركيب قطع الغيار والمعدات النفطية وبدء استخدامها في الوقت المناسب؛

(ج) وأفادت وزارة النفط أن إنتاج النفط الخام سينخفض انخفاضا حادا بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ إذا لم يتم تركيب وتشغيل قطع الغيار والمعدات المسلمة وإنجاز أعمال الهندسة المدنية التي تيسر البدء في تنفيذ عقود الحفر التي تمت الموافقة عليها؛

(د) تنص الفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠) على إتاحة مبلغ يصل إلى ٦٠٠ مليون يورو رهنا بموافقة مجلس الأمن، لاستخدامه في تغطية تكاليف التركيب والصيانة، بما في ذلك خدمات التدريب، للمعدات وقطع الغيار المستخدمة في صناعة النفط، والتي مولت وفقا لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة؛

(هـ) وتحتاج وزارة النفط، لتركيب وتشغيل وصيانة قطع الغيار والمعدات اللازمة لصناعة النفط، إلى عنصر نقدي محلي يقدر بحوالي ٥٠٠ بليون دينار عراقي سنويا؛

(و) والهدف من الترتيب المالي المقترح هو المحافظة على إنتاج النفط الخام وزيادته في آخر المطاف. وسترتبط فعالية خطة الإنفاق بالعملة المحلية، على وجه الخصوص، ارتباطا مباشرا بمدى توافر الأصناف الرئيسية من قطع الغيار والمعدات المتصلة بأنشطة حفر الآبار واستكمالها؛

(ز) وتمشيا مع إجراءات التجارة الدولية المعمول بها وإجراءات الشركات النفطية، تم وضع ميزانية، بالتعاون مع موظفي وزارة النفط، وتم دعمها بالزيارات التي يقوم بها فريق الخبراء للمواقع لتحديد الاحتياجات الشهرية من التدفقات النقدية. وقد أعدت هذه الاحتياجات، بالاشتراك مع وزارة النفط، لتعكس المهام والنظم المحاسبية الداخلية لوزارة النفط. وقد تم تقييم ومناقشة هذه الاحتياجات مع الشركات العاملة على الصعيد المحلي وتستلزم عنصرا نقديا يقدر بمبلغ ٤٨٦ بليون دينار عراقي على مدى فترة ١٢ شهرا؛

(ح) واقترحت وزارة النفط تحديد سعر صرف يبلغ ٤٥٠ دينارا للدولار الواحد كأساس لتحويل العملة الصعبة إلى الدينارات العراقية؛

(ط) وترتبط عملية الميزنة بالمشاريع المقترحة مع ما يصاحبها من أرقام تجارية متعلقة بقطع الغيار والمعدات المسلمة في إطار مذكرة التفاهم أو التي تنتظر وزارة النفط تسليمها في وقت مبكر؛

(ي) وتؤيد مقارنة تكاليف تركيب قطع الغيار والمعدات وصيانتها بالتكاليف المعمول بها في الصناعات النفطية الأخرى في منطقة الخليج الفارسي الإنفاق المقترح؛

(ك) وأفادت وزارة النفط أن العنصر النقدي يجب أن يكون منفصلا عن حسابات الشركات المنفذة لأسباب داخلية واشترطت وزارة المالية أن تكون جميع المعاملات المحاسبية المرتبطة بهذه العملية مسجلة باليورو على المستوى الداخلي؛

(ل) ويتمثل الترتيب المقترح في تحويل الأموال أولا من حساب الضمان المجمد الذي أنشأته الأمم المتحدة للعراق إلى مصرف الرافدين بعمان ثم تحويلها إلى وزارة النفط باليورو في شكل أقساط شهرية لتحويلها بالدينار العراقي إلى الشركات العاملة في العراق لتلبية الاحتياجات المتفق عليها من التدفقات النقدية؛

(م) وتبين من عملية الميزنة أن الاحتياجات الشهرية من العنصر النقدي تتفاوت وتتبع المنحنى S لمشاريع الاستثمار في حقول النفط. غير أن التفاوت في العنصر النقدي الشهري من الناحية العملية ضئيل؛

(ن) وستقوم وزارة النفط بإصدار استعراض ربع سنوي شامل يغطي الأعمال التي تم إنجازها باستخدام العنصر النقدي، بما في ذلك زيارات المواقع من قبل كيان مختص من الأمم المتحدة بغرض ملاحظة آثار الإنفاق. وسيقف هذا الاستعراض الفصلي على التغيرات في تنفيذ المشاريع والتقدم المحرز في تنفيذها مع توضيح المجالات التي بها اختلاف كبير عن الخطة الأصلية؛

(ص) ووافقت وزارة النفط، في إطار الآلية المقترحة، على وضع عدد يصل إلى ثلاثة مراقبين في بغداد. وتتمثل مهمتهم في المشاركة في عمليات المراقبة المتعلقة بالاستعراض الربع سنوي؛

(ع) وتدرك وزارة النفط أن العنصر النقدي المتاح بموجب أحكام الفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) سيتجدد بصورة متزامنة مع قرارات مجلس الأمن التي تمدد ولاية مذكرة التفاهم.

التذييل

خطة العمل

كانت خطة عمل فريق الخبراء على النحو التالي:

١ - تحديد نطاق النفقات التي ينبغي أن تغطيها الأموال المرصودة، والتمييز بين هذه النفقات والنفقات المتكبدة في إطار الترتيبات الحالية للنفط مقابل الغذاء.

٢ - تحديد النفقات المحلية حسب المرافق المرتبطة بصيانة قطع الغيار والمعدات النفطية والممولة وفقا لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك التكاليف الأخرى اللازمة لاستخدام هذه المعدات من قبيل:

- تكلفة المواد المستهلكة ومواد التشغيل؛
- تكلفة معدات الإنتاج واللوازم وقطع الغيار اللازمة لصيانة المعدات الموجودة؛
- تكلفة تنفيذ مشاريع جديدة للحفاظ على مستويات الإنتاج وزيادتها.

٣ - تقدير تكاليف التشغيل العامة والمتكررة المتعلقة بالموظفين اللازمين لصيانة قطع الغيار والمعدات النفطية والممولة وفقا لأحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات ذات الصلة، بما في ذلك:

- أجور ومرتبات العاملين في قطاع النفط في العراق؛
- توفير خدمات النقل والرعاية الصحية والإسكان وغيرها من الخدمات ذات الصلة؛
- توفير التدريب وتطوير مهارات الموظفين؛
- برامج الصحة المهنية.

٤ - تحديد النفقات الأخرى ذات الصلة التي من قبيل:

- توفير الاحتياجات ذات الصلة بالهياكل الأساسية من قبيل الوقود والمياه والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- صيانة معدات التخفيف من التلوث النفطي؛
- صيانة معدات مكافحة الحرائق؛
- تكاليف إدارة الخزانات؛
- تكاليف إدارة البيئة.

٥ - القيام، بالتشاور مع السلطات المختصة في الحكومة العراقية، بتحديد الطرائق المناسبة لدفع مبلغ الـ ٦٠٠ مليون يورو المشار إليه في الفقرة ١٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠) لتغطية التكاليف الواردة أعلاه. وينبغي أن تأخذ هذه الطرائق في الاعتبار ما يلي:

- الشركات المختلفة التي تنفذ هذه العمليات حاليا في العراق؛
- مقاييس تكلفة الوحدة لحساب مختلف فئات التكاليف، بالمقارنة بالمعايير المعمول بها على الصعيد المحلي وحساب توزيع التكاليف؛
- مختلف أنواع النفقات والأداء المتصل بها؛
- برنامج اتفاقات التمويل المبرمة مع الحكومة العراقية؛
- آليات الموافقة على التمويل.
